الثالث قوله ولو بكر تراخى عمره كالحد طولا ويزيد ما خص كلا وجه بتابعه اعتبر من اليه لبعضهم ولعله الفوري ويفهم منه انه حيث كثر التراخي في الحد بالطول دون العرض لان قوله وعمره تابع لبعض محطوط فاعلى طولا وهو ظاهر وان كان ابن الجوري عليه الرابع قوله ولا يضع دعوى الغلط ثم قال ونقضت بالاجان بالحجة فما تم كلامه لان الحجة لا يقوم الا بعد الدعوى واوله بعضهم وقال لا يضع دعوى الغلط على القائم وضعفه ظاهر لعدم التقييد الخامس قوله ونقضت بالاجان يعني القسمة فانها تنقض اذا تبين انه لا بينة للتراضي مطلقا وليس كذلك بل ذلك في قسمة التعديل واما قسمة المتشابهات فلا يصح الغاؤها فان لا بينة ان تراضيا كما ذكره الاصحاب انتهى قوله وجب طلبها وكيف انه فسر بقوله يعني فيما اذا سألوا الشركة الحاكم ان يقسم بينهم بينا بهم وهو لا يقول بهذا لكن هو والا صح انه لا حبس هم قال في الروضة وهو المذهب الرابع قوله وبهذا بان ان امتنع بعض ان امتنع القسمة وليس امتناعه شرطا في جواز المهايأة ولا في وجوبها على المذهب بل يجوز المهايأة والشركة بالتراضي سواء انتظم امر الناس قوله وجزم ما لم يستوف نوبته يعني في المهايأة ويزيد انه اذا اعتوض لا يكون له الرجوع حتى يستوفي في الاخر والاصح ان له الرجوع سواء استوفى في الاول ام لا ه قوله

باب لا يبيع الا مالك جعل ترك المالك بيعه وتجريده وكتابته وتوليته وتعليق عتقه وان لم كاتبه وتعرف والحر لا يتصرف بقرينة كقصد باسم بدل وان كان اسمه فكناية كولاء ونسبه وما لطلاق وظهار انا مكره واعتد لذكره اي هذا باب البيع وهو قربة مندوب اليها وذكر الرافعي في كتاب الصداق ان العتق المعلق والابتداء ليس قربة واستشكل قال بخلاف المدبر ثم العتق انما يكون بملك البعض بفتح فوعه واصله وسيأتي ذكره ولا يملك ما سيأتي ذكره فلا يصح عتق غير المالك ولا اعتاق الرقيق لم توقف فيه فاذا قال لعبد غيره اعتقتك لم يعتق ولا يملك او عزم لا اعتاقه واخذناه به اذا حكمه وليس لمالك ان يعتق الا بلفظ الصريح او الكناية فالصريح لفظ العتق والحبه الاشاعة بقوله به ولفظ التحرير ولفظ فك الرقبة فاذا قال لعبده اعتقتك او انت عتيق او حررتك او انت حر او فككت رقبتك او انت مذكور الرقبة عتق بالصريح ولا يحتاج الى نيته واذا قال لعبده باجرة نظرت فان قال لا نويت مدحه بالاطلاق حر وكان هذا كما لو قال قوله واذا قال لعبده باجرة نياه فظرت فان كان اسمه جزاوا واه باسمه لم يعتق الا اذا نوى عتقه فكون كناية كما سيأتي وان لم يكن اسمه الان جزاوا لكنه قد كان اسمه وابدل به غيره وقال قصدت اسمه الاول كما لو قال قوله مع مبينه وان لم يقصد شيئا في هذه الصورة عتق لتجرد اللفظ فانه صريح ولو قال لامته في زحمة وبولا يعرفها يا حرة ناخرت لم تعتق ولو قال لمكاتبه وجرد فيما لمطالبة لم يعتق فيما بينه وبين الله ويؤاخذ باقراره وان قال لعبده يا ابني وهو ابني فان كان يمكن ان يكون ابنه لصغر سنه عتق عليه سواء صدقه العبد او كذبه وسواء كان له اب معروف ام لا مواخذة له باقراره ولو قال يا ابني بقصد الملاطفة في الخطاب لم يعتق وكذلك لو قال لزوجته يا عتيقة فقد قال الروياني المختار انه لا يقع الا بنيته لانه في العادة يستعمل للملاطفة واذا قال لعبده يا مولاي كناية ان نوى عتقه بذلك عتق والا فلا وكذلك يا سيدي على الاصح ويليه لفظ الطلاق والظهار مثل يا حرها وكنايته في العتق واستثنى من ذلك انا مكره طالق لزوجته لان الزوجين والملاك يشملهما الملوك وكذلك اذا قال لعبده اعتقتك واستثنيه فهو لغو بخلاف الامة فانه كناية للعتق فيها وقوله في الحاوي انما يصح اعتاقا لملاكه الى قوله لا انا مكره جزم فيه امور احدها قوله انما يصح اعتاق ملاكه يرد حصر شيئين انه لا يصح العتق الا من مالك وانه لا يصح العتق الا بلفظ العتق وما يجيء والظاهر انه لا يتوجه الا الى الوجه الثاني قوله و

امته العقد ولا يلزم من كونه فيها انه قد ترك واضرب عنه فالمراد ان لا يكون ذكر امته يوم القعته بل قد يراد امتها الحال الثالث انه يستثنى من لفاظ الطلاق انا مكره طالق انا مكره من قوله في الحاوي بخلافه في الامة ه قوله واولد ولد يجز بخل بيت وبيع اما جعل حكمه ولا يمكن هروبه فكالحلم واعتق عبدا لا وام ولد كما لف فعبد بعد واستحق او اعتقه بنية عن نحو كفارتي ثلثه جز قوله تاولد ولد بيت الحمل عتقه لا عتاق فاذا ولدت احرارا لعتق ولد واذا اعتق امته الحامل وكان الحمل ملكه مع الام فلو كان الحمل ملكا لغيره لم يعتق لان العتق لتبعيه لا بالسراية فلا يستتبع عتقه غير ملكه فان استثنى الحمل لم يؤثر وعتقا جميعا ولو استثنى الحمل في البيع بطل لضعفه عن العتق لان الاستثناء لو اعتق لامته لا يعتق الا بعتق الحمل ولو استثنى الحمل في البيع عكس فاعتق الحمل لم يعتق الام وفيه وجه والاعتاق بعوض مثل الحلم من جانب المالك مجاوزة منها شابه التعليق ومن جانب المستدعي معاوضة فيه شوب جعالة واذا كان العوض فاسدا رجع الى القيمة ولو استدعا من رجل ليعتق عبده المغصوب من الجوز من تراعا بالف فاعتقه لزمه الالف لانه يحتمل في البيع الغرض والاحتمال في غيره وانما يعتق اذا حمل المبذول على العوض وسيأتي اذا اعتقه بالف عكذا وعيني او اطلق فانه يلزمه الالف لكن لا يقع عتق المستدعي الا بقوله عني وملكه الفراء من اللفظ ثم يعتق دبره دخوله في ملكه وكذلك اذا قال اعتق مستولدتك بالف ولم يقل عني عتقت ولزمته الالف وكانه افتدا با بالالف فان قال عني عتقت مجانا ولا يستحق عليه شيئا لان الملك قد زال بعتق ولو قال اعتق عبدك عني ولم يقل الف فاعتقه عنه عتق عنه ودخل في ملكه هنية قبل العتق وصار ثم لا له ولا اثر لعدم القبض لان الضمني يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره اما اذا قال اعتق كفارتي فانه يلزمه العوض وان لم يذكر على الاصح كما لو قال اقض دني وبيع في ملكه مجانا ولو قال لعبده اعتق كفارتي فانه يلزمه العوض احد كما بالف فلا يبعد ان يقبل قوله اذا قبلا وبين العتق في احدهما لزمه الالف وعتق الاخر بقيا وان مات قبل البيان بين وارثه فان لم يكن له وارث او كان ومات فقد بين من البيان فيقرع بين العبدين فمن خرجت قرعته عتق ولزمه قيمته فقط لفساد المسمى بالابهام وقيل يلزمه المسمى لان المغرور يعتبر بشرط بل لو قال اعتق عبدك بالف الى قوله المستولدة فيه امور احدها قوله مجانا ليس ايجابا عتق مستولدتك بنية عني بل كنيته يملكه هبة الثاني قوله واملى المستولدة فاكفارتي والاصح انه يلزمه العوض كما لو قال اقض دني وهو مقتضى المنا الذي ذكره الرافعي ووقوله وسترى لا بعد موت جالا كما لا يبعد ان يشير الى قوله ولشريك لو لو ليعتق بعض عبد كله الا ان يكون شريكه علق عتقه عليه لا بعتقه ومعه وزمن او كان فجره اي واذا اعتق المالك بعض ما لوكه سرى العتق الى باقي ملكه شركا كان غنيا او فقيرا وسواء اعتق منه جزءا شائعا او معينا كما شمع وانملة واما سرى اذا حمل المعتق في حال جوع المعتق فلو وفى بان يعتق عنه بعض عبد فاعتق بعض عبده فان لم يسر بعد موته لانه اعتق عن الميت حينئذ ملكه باقي العبد ولا يموت فيقوم عليه نصيب غيره والسراية وقع جالا اذا كان باقي العبد ملكه قطعا وان كان باقيه لشريكه فالسراية وقع جالا على الاصح اذا كان موسرا

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)